الاتحاد الأوروبي والمشكلة القبرصية: إشكالية العلاقة الأوروبية القبرصية

وليد محمود أحمد*

مقدمة

لا تزال مسالة ضم قبرص بشطرها الجنوبي إلى الاتحاد الأوروبي في أيار عام 2004 م، تثير الكثير من الإشكاليات في العلاقات بين دول الاتحاد وبين كلا من تركيا واليونان. ويرى بعض الدبلوماسيين الأوروبيين، إن الاتحاد الأوروبي ربما قد اخطأ حينما وافق على قبول عضوية قبرص، بينما الجزيرة لازالت مقسمة. بينما يرى محللون سياسيون أوروبيون، إن الاتحاد الأوروبي لم يجانب الصواب في سياسته تجاه قبرص، سيما وان قرار ترشيح قبرص للعضوية في الاتحاد اتخذ عام 1995م، حينما ساد شعور في أوروبا آنذاك مفاده أن تركيا تعمل على عرقلة التوصل إلى تسوية مقبولة بشان الجزيرة القبرصية المقسمة منذ العام 1974 م، اثر الغزو العسكري التركي لشمال الجزيرة.

الموقع الجغرافي والجذور التاريخية لجزيرة قبرص

تقع جزيرة قبرص في أقصى شرق البحر المتوسط، وهي ثالث كبريات الجزر في هذا البحر جنبا إلى جنب مع جزيرتي صقلية وسردينيا، تبعد عن الساحل السوري حوالي 96 كم، وعن الساحل التركي حوالي 80 كم[1]، وهي بذلك تقع داخل النطاق الجيو – إستراتيجي لكل من سوريا ولبنان وإسرائيل، وهذا جعلها ساحة خلفية للصراع العربي – الإسرائيلي، حيث شهدت الجزيرة مواجهات دامية بين الفلسطينيين والاسرائيايين[2].

* مدرس مساعد، قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق.

تعود جذور النزاع في جزيرة قبرص إلى عام 1571 م حينما غزا العثمانيون الجزيرةالماهولة آنذاك باليونانيين، وبدأت هجرة تركية من الأناضول إلى الجزيرة، وشكل هؤلاء الأتراك المهاجرون مع القبارصة الذين اعتنقوا الإسلام، اصل القبارصة الأتراك الحاليين. وفي مؤتمر برلين 1878 م [3]، تنازلت الدولة العثمانية عن حق إدارة قبرص لبريطانيا، وفي كانون الأول 1914 م ضمت بريطانيا الجزيرة إلى ممتلكاتها، اثر إعلان الدولة العثمانية الحرب على الحلفاء بعد اندلاع الحرب العالمية الاولىعام 1914 م، وفي تموز 1923 م اعترفت تركيا بضم قبرص إلى بريطانيا، وفي آب 1960 م تم إعلان استقلال قبرص كجمهورية وأصبح رئيس الأساقفة مكاريوس الثالث (قبرصي يوناني)، رئيسا للجمهورية، في حين أصبح فاضل كجوك(قبرصي تركي) نائبا للرئيس، وضمنت كلا من بريطانيا وتركيا واليونان هذا الاستقلال ووحدة الدولة الجديدة [4].

لم يكن هذا الاستقلال كاملا بفعل التدخل الخارجي في شؤون الجزيرة من جهة، ومن جهة أخرى، حمل الدستور القبرصي في داخله بذور المشاكل والأزمات، مما جعل الجزيرة حديثة الاستقلال عرضة للمشاكل، وبالفعل فقد توالت عليها ألازمات في الأعوام 1963، 1967، 1974 م [5]، وهذه ألازمة الاخيرةتجم عنها قيام القوات التركية بغزو الجزء الشمالي للجزيرة، الأمر الذي أدى إلى تقسيم الجزيرة إلى قسمين (قبرصي تركي، وقبرصي يوناني)، ومنذ ذلك الحين والمشكلة القبرصية لها حضور شبه دائم في المحافل الدولية، وتجدد ذلك الحضور إبان انضمام الشطر الجنوبي من الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 م ، مما اثأر تعقيدات في داخل الاتحاد جاء قسم منها من رفض القبارصة الأتراك لفكرة أن يتولى القبارصة اليونانيين لوحدهم تمثيل جمهورية قبرص في المحافل الدولية.

أوروبا والعلاقة مع قبرص

بعد انضمام الجزء الجنوبي من جزيرة قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في أيار2004 م واجه الأوروبيون وضعا صعبا تمثّل بعلاقات هذا الجزء مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة، والوضع القانوني غير المحسوم بالنسبة للجزء الشمالي من الجزيرة، من جهة ثانية. هذا الوضع الصعب الذي واجهه الأوروبيون ناجم أيضا عن ماهية العلاقة التي تربط الجزء

الشمالي من الجزيرة مع تركيا، التي بدورها لا تعترف بسلطة الحكومة القبرصية في الجزء الجنوبي من الجزيرة، لكنها بنفس الوقت تعترف بسلطة الحكومة القبرصية التركية في شمال الجزيرة، في حين لا تعترف حكومة الجزء الجنوبي بسلطة الحكم في الجزء الشمالي [6].

هذا الأمر انعكس برمته على مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي من ناحية، وعلى مستقبل العلاقة بين اليونان الداعمة لسلطة الحكومة القبرصية في الجزء الجنوبي من الجزيرة، وبين الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بمسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد من ناحية ثانية، إذ انه بامكان الدولة العضو في الاتحاد استخدام (الفيتو) ضد ترشيح أي دولة لنيل العضوية في الاتحاد وهذا ما تخشاه تركيا من احتمال استخدام اليونان أو قبرص الجنوبية لهذا الحق، الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل حليفتها تركيا، وجعل الأمريكان يدخلون في هذه المسالة، إذ ترغب واشنطن في أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في حين رد ممثلو الاتحاد بالقول، أن محادثات انضمام تركيا لن تستأنف مالم تفي بما عليها من التزامات كثيرة من بينها التوصل إلى حل للمشكلة القبرصية بما ينهي احتلال الجيش التركي للجزء الشمالي من الجزيرة [7].

تشكل المشكلة القبرصية نقطة (خلاف نادرة) بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فهذه الأخيرة مع إضفاء الطابع اليوناني على الجزيرة، بينما تؤيد الولايات المتحدة تركيا في موقفها تجاه الجزيرة، لان الأمريكان ينظرون الي المشكلة نظرة عسكرية بحتة، لذلك تبنت واشنطن الحل الكونفدرالي الذي يضمن للقبارصة الأتراك كامل حقوقهم، ويضمن وجود حامية عسكرية تركية في الجزيرة لقطع الطريق على التغلغل الروسي في الجزيرة، الذي يراهن على الرابطة الطائفية مع القبارصة اليونانيين الارثذوكس في حين يؤيد الاتحاد الأوروبي حلا فدراليا محدودا في الجزيرة [8]، من خلال تطبيق استراتيجية خاصة بها تتضمن مساعدة قبرص على زيادة كفاءة إدارتها ومحاكمها العامة، وبالتالي يمكنها المشاركة في برامج المجتمع الأوروبي وان تصبح مرتبطة بعمل مؤسساته الخاصة. ولم يغفل الاتحاد قضية الجالية

القبرصية التركية، من خلال تحقيق مبدأ النفع العام لكل الجماعات الاثنية والعرقية المكونة لمجتمع الجزيرة، والمساهمة في تحقيق السلم والمصالحة، وان يكون هناك تمثيل للقبارصة الأتراك في الوفود الرسمية القبرصية[9].

خطة الأمم المتحدة لحل مشكلة الجزيرة

قضت خطة الأمم المتحدة، التي اقترحها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تشرين الثاني 2002، بإقامة دولة كونفدرالية على غرار النموذج السويسري بمجلس رئاسي يضم ممثلي الجاليتين القبرصيتين ويتناوب أعضاؤه على الرئاسة وتعيد الخطة رسم المناطق الخاصة للجاليتين، وهو ما تتحفظ عليه تركيا، حيث ستتقلص مساحة القبارصة الأتراك إلى 28% من مساحة الجزيرة بدلا من 38% تخضع لسيطرتهم حاليا، كما تضع الخطة جدولا زمنيا وعدديا لإعادة توطين عدد من القبارصة اليونانيين نزحوا من مناطق سيطرة القبارصة الأتراك [10].

أهم ملامح مشروع الأمين العام السابق الذي عرضه على زعيمي القبارصة الأتراك واليونانيين كان عنوانه (أسس لحل شامل للمشكلة القبرصية)، تمثل بالاتي:

أولا: شكل الدولة: اقترح المشروع أن يكون اسم الدولة (الجمهورية القبرصية المتحدة)، ولها حكومة فدرالية (مطلب قبرصي يوناني)، وولايتان (دولتان) مؤسستان (مطلب قبرصي تركي).

ثانيا: السيادة: أوضح المشروع أن العلاقة بين الحكومة الفدرالية والولايات المؤسسة سيكون مماثلا للوضع في سويسرا، وان الجمهورية القبرصية المتحدة كيان سياسي ذو سيادة واحدة وبنفس الوقت تمارس الولايات المؤسسة كل السلطات غير الموكلة للحكومة الفدرالية.

ثالثا: الرئاسة: طرح المشروع إنشاء مجلس رئاسي يتكون من (6) أعضاء، اثنين من القبارصة الأتراك والأربعة الآخرين من القبارصة اليونانيين، ويكون منصب الرئيس بالتناوب بين الأعضاء الستة، على أن يتم اتخاذ القرارات في المجلس الرئاسي بالإجماع قدر الامكان، أو بالأغلبية البسيطة، على أن تضم تلك الأغلبية على الأقل عضوا قبرصيا تركيا وعضوا قبرصيا يونانيا.

رابعا: السلطة التشريعية، (البرلمان الفدرالي): اقترح المشروع أن يكون البرلمان ثنائيا ويضم مجلسا للشيوخ، ومجلسا للنواب، الأول تتوزع مقاعده بنسبة 50% لكل طرف تجسيدا للمساواة بين الولايتين، والثاني يعكس الوزن النسبي للطرفين على أن لا يقل عدد المقاعد المخصصة للولاية الواحدة عن 25% من عدد المقاعد الكلية.

خامسا: توزيع الاختصاصات: بيّن المشروع الاختصاصات الخاصة بالحكومة الفدرالية، واللازمة لكي تتحرك قبرص وتتكلم بصوت واحد في الاتحاد الأوروبي، ولكي تحمي وحدتها وحدودها ومواردها وتراثها، كما تعرض المشروع الي أهمية وجود محكمة عليا للدولة [11].

قدم الأمين العام مشروعه هذا إلى زعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في آذار 2004 م وطلب منهما عرضه على الاستفتاء في نيسان من نفس العام، فرفض زعيم القبارصة الأتراك ذلك وانسحب على إثره من المفاوضات، الأمر الذي أكد المخاوف التركية(حكومة اردوغان)من الانتخابات العامة البرلمانية التي أجريت في قبرص التركية بتاريخ 14 كانون الأول 2003 م.

إن عدم تحقيق نتائج حاسمة من جانب القوى التي تعول عليها الحكومة التركية لأجل إعادة توحيد الجزيرة، بددت الأحلام التركية في تحقيق نتيجة ايجابية في مفاوضات توحيد الجزيرة، فقوى المعارضة الحزبية القبرصية التركية، ضد الزعامة التقليدية (رؤوف دنكتاش) المدعوم من الجيش التركي، لم تنجح في الحصول على فرصة الجلوس على مائدة المفاوضات والتوقيع على خطة توحيد الجزيرة بما يتوافق مع الرؤى اليونانية، إذ فاز الحزب الجمهوري المعارض (يسار الوسط) بزعامة محمد علي طلعت (الرئيس الحالي لقبرص التركية)، بالمرتبة الأولى، لكن عدم فوزه بالأغلبية اللازمة لتشكيل حكومة بمفرده، أثار خيبة أمل في تركيا ودفعها إلى العودة مجددا إلى دعم دنكتاش، بعد أن كانت تميل لخيار إبعاده عن الفعل السياسي، ومطالبتها بتشكيل حكومة وطنية قبرصية تركية تضم كل الأحزاب السياسية البرلمانية. لقد انعكس اامازق السياسي للمعارضة القبرصية التركية

المدعومة من الحكومة التركية الحالية، انعكس سلبا على مفاوضات توحيد الجزيرة بانسحاب دنكتاش من تلك المفاوضات[12]، مما دفع الأمم المتحدة إلى إجراء استفتاء مباشر على خطة الأمين العام في شطري الجزيرة في 24 نيسان 2004م، قبيل انضمام الشطر الجنوبي إلى الاتحاد الأوروبي، الذي كان مقررا في الأول من أيار 2004م، على أمل تحقيق اختراق في القضية باستثمار جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، والتي لا تتعلق بقضية انضمام الجمهورية القبرصية للاتحاد فقط، بل وانضمام تركيا أيضا، غير إن النتائج السلبية التي جاءت من الشطر اليوناني أفشلت عملية الاستفتاء، وقد كتب الأمين العام للأمم المتحدة حينها، شهادته في تقريره عن أعمال المنظمة قائلا:

"يؤسفني أن أفيد بأنه ورغم الممارسات المكثفة لمساعيّ الحميدة، فان مشكلة قبرص مازالت بغير حل. لقد تبددت فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية تفتح المجال لتوحيد الجزيرة قبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا كان من شان أي تسوية أن تتم قبل انضمام قبرص اليونانية للاتحاد، فأنها ينبغي أن تتيح لقبرص المعاد توحيدها سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما إنني لا اتصور أن ثمة فائدة ترجى من خلال اتخاذ مبادرات جديدة، ألا إذا دلل الطرفان على التزامهما بتسوية النزاع الذي طال أمده"[13].

إشكالية العلاقات الأوروبية – القبرصية

لقد ترك انضمام قبرص اليونانية إلى الاتحاد الأوروبي أثرا سلبيا على مستقبل العلاقة بين الاتحاد وقبرص من ناحية وبين الاتحاد وتركيا من ناحية ثانية. فعلى مستوى العلاقة بين الاتحاد وقبرص فقد تعقدت الأمور داخل الاتحاد، وأشّر رفض القبارصة اليونانيين لخطة الأمم المتحدة المشار إليها، نقطة سلبية في سجل قبرص اليونانية، بينما سجل قبول القبارصة الأتراك للخطة أعلاه نقطة ايجابية لصالحهم لم يتمكن الاتحاد من تجاهلها مما أوقعه في حرج عندما ضم قبرص إلى عضويته، وليس من قبيل المبالغة القول، بان الاتحاد الأوروبي يعد واحداً من المسؤولين عن استمرار العزلة الاقتصادية للقبارصة الأتراك، وربما كان من الأفضل الانتظار حتى تتم تسوية المشكلة القبرصية وضم الجزيرة كاملة إلى عضويته [14]. ورغم أن أعضاء الاتحاد تعهدوا بتقديم المساعدات المالية

إلى القبارصة الأتراك، إلا انه ليس واضحا فيما إذا كان ذالك سيكون كافيا لإرضائهم، حيث يريد القبارصة الأتراك استئناف رحلات الطيران بشكل فوري إلى جنوب قبرص وتصدير منتجاتهم بشكل مباشر إلى أوروبا، لكن هذه الرغبة القبرصية التركية ستواجهها عقبة قانونية لان الأوروبيون حتى وان رغبوا في إنهاء عزلة الشمال القبرصي، إلا انه من الصعب رفع الحظر التجاري بشكل كامل عن شمال الجزيرة المقسمة لان ذلك يتطلب قرارا من محكمة العدل الأوروبية[15].

بالمقابل، يبدو الجنوب القبرصي اليوناني المزدهر اقتصاديا، غير عابئ للانتقادات، وغير عابئ بالتحذيرات من انه سيقابل بجفاء داخل الاتحاد اثر رفضه لخطة الأمم المتحدة المشار إليها، وينظر القبارصة اليونانيون إلى القلق الدولي على قبرص، (على انه ضغط دولي غير مقبول) [16]، غير أن الرئيس القبرصي الحالي (تاسوس بابا دوبولص)، أعلن بان الحكومة القبرصية في الجنوب ستضمن استفادة القبارصة الأتراك من مزايا الاتحاد، ووعد بان القبارصة اليونانيين لن يتخلوا عن القبارصة الأتراك، لكنه بالمقابل لن يقبل أبدا الاعتراف بدولة الشمال، وهو الموقف الذي يشاطره الرأي فيه مسؤولون في الاتحاد الأوروبي، الذين رددوا بأنهم سيدرسون كل شئ عدا الاعتراف الرسمي بجمهورية قبرص الشمالية [17].

أما على مستوى العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشان المشكلة القبرصية، فقد ازدادت تعقيدا. فبعد انضمام الجزء الجنوبي القبرصي اليوناني للاتحاد، أصبح واضحا أن القوات التركية في شمال قبرص، هي قوات أجنبية تحتل جزء من أراضي أحدى دول الاتحاد، هذه الإشكالية حاولت تركيا تفاديها حتى لا يضطر الاتحاد إلى الطلب من تركيا الانسحاب عسكريا من شمال الجزيرة وهذا مالا ترغب تركيا بتنفيذه علىالاقل قبل انضمامها للاتحاد، ويعتقد الأتراك بأنه لن يكون هناك تحرك أوروبي ايجابي من الاتحاد نحو أنقرة مالم يحصل انفراج في المشكلة القبرصية، ويرى بعض المسؤولين الأتراك إن الاتحاد الأوروبي قد

أصبح مقيد اليدين تجاه حل المشكلة، لأنه أضحى طرفا في النزاع على الجزيرة بعد ضمه للشطر الجنوبي من قبرص، وان المشكلة القبرصية هي بالنسبة للكثيرين من مسؤولي الاتحاد ذريعة يعللون بها موقفهم المناوئ للعضوية التركية بحجج موضوعية [18]، لذلك أعلنت تركيا أنها لن تخطو خطوة واحدة باتجاه (التكامل السياسي) مع القبارصة الأتراك، إلا بعد أن يضم الاتحاد الأوروبي، القبارصة اليونانيين إلى عضويته. بالمقابل هددت اليونان باستخدام حق النقض لوقف مشروع توسيع الاتحاد(الذي تستفيد منه تركيا) في حالة عدم التوصل إلى تسوية تعترف بحقوق القبارصة اليونانيين. وعلى الرغم من كثرة المحادثات بين الطرفين المتنازعين، الاانهما مازالا على عنادهما ، فيما حذر مسؤولون في الاتحاد، تركيا من تجاهل حقوق القبارصة اليونانيين، أو ضمها لشمالي قبرص [19].

هذه التحذيرات ساعدت على زيادة تعقيدات الوضع في الجزيرة المقسمة، وأنحى الرئيس القبرصي التركي باللائمة على الاتحاد الأوروبي وحمله مسؤولية تفاقم الوضع الحالي في الجزيرة بسبب انحيازه للقبارصة اليونانيين، ورغم الاتفاق الذي تعهد بموجبه زعماء القبارصة الأتراك واليونانيين، بالاستمرار على إجراء اللقاءات والمشاورات، لكن الجانب القبرصي اليوناني يتهرب من تعهداته ووعوده للمنظمة الدولية، وهو يدرك أن الاتحاد الأوروبي سيدعمه في جميع الحالات [20]، وهذا واضح لان القبارصة اليونانيين ليس لديهم ما يخسرونه وهم يعتقدون إنهم يملكون كل شئ، وفوق ذلك فقد أصبحت عضوية قبرص اليونانية في الاتحاد أداة لتعطيل المبادرات الأوروبية المتعلقة بالمشكلة القبرصية، فحكومة الشطر الجنوبي أصبح في مقدورها استخدام حق النقض ضد أي تحرك من أوروبا لا ينسجم ومصالحها وحساباتها، والاهم من ذلك قدرتها على عرقلة مسار تركيا الأوروبي [21]. إن المشكلة القبرصية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا هي وليدة عقود طويلة، فالإطراف الثلاثة لازالت بعيدة عن أي تسوية، وستبقى مشكلة اللاجئين، والمشاركة في السلطة حجر عثرة في العلاقات الأوروبية– التركية [22].

مستقبل التسوية في قبرص

يرى قسم من المسؤولين القبارصة اليونانيين إن إشكالية النزاع في قبرص لابد أن تعالج سياسيا وبمساعدة الأمم المتحدة، فالموقف على الأرض يتجاوز المواقف السياسية المتشنجة التي يطلقها الساسة، فعلى سبيل المثال لم تتمكن حكومة القبارصة اليونانيين من وقف عمليات التبادل التجاري مع سكان الجزء الشمالي من الجزيرة، مما شجع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على الحوار بخصوص إقامة تبادل تجاري مباشر مع الشطر الشمالي، ويأمل الدبلوماسيون الأوروبيون، أن يساعد هذا التحرك، الحكومة التركية من اجل اتخاذ خطوات جديدة بشان المشكلة القبرصية[23].

أما على الجانب الآخر، فلا يزال الزعيم القبرصي التركي محمد علي طلعت، يرى أن الحل لن يكون إلا من خلال دولة فدرالية تضم الكيانين القبرصيين، ويكون التمثيل السياسي القبرصي التركي مشابه للتمثيل السياسي القبرصي اليوناني، لان القبارصة الأتراك ليسوا بأقلية، ورفض الربط بين قبرص، والعلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي[24].

إذن، توجد ظروف معقدة ومتشابكة تحيط بالقضية، فهناك من يرى بان الحلول لا تأتي بالدرجة الأولى من الداخل، بل الحلول خارجية – إقليمية، (تركيا واليونان)، ودولية (الولايات المتحدة). ورغم اتفاق تركيا واليونان على تخفيف التوتر بينهما، إلا أن عدم الاستقرار الإقليمي، والاستقطاب الإسلامي والعلماني في تركيا، وضعف البنية السياسية في اليونان، فضلا عن اهتمام الحكومتين التركية واليونانية بتدعيم مركزهما الداخلي، كلها أمور لم تؤدي إلى التوصل لحل وسط يرضي الأطراف المتنازعة، والأرجح أن تثير حفيظة الرأي العام على الجانبين[25] .

غير أن هناك رأيا آخر يقول بان الحلول تأتي من الداخل بالدرجة الأساس، حيث يعتقد (يانيس بابا داكيس)، وهو باحث انثر وبولوجي بجامعة قبرص، أن الجاليتان تعانيان من

حالة اسمها (التوحد العرقي)، وان المصابين بهذا الحالة هم من الذين ينفصلون عن واقعهم ولا يمكنهم الإصغاء أو التخاطب مع الذين من حولهم، ويشرح المقارنة قائلا، بأنه يعتقد أن الوضع في قبرص ينطوي على انغلاق كامل من كل جانب على مشاعره ويشعر بأنه ضحية للآخر، وبالتالي لا يستطيع أن يخرج خارج دائرة نفسه ليستمع إلى آلام ومعاناة الآخر. وإذا كان الأمر كذلك فان فرص المصالحة ولعادة توحيد الجزيرة في المستقبل المنظور تبدو بعيدة المنال، حتى وان قبلت الجاليتين في نهاية الأمر بخطة ما لإعادة توحيد الجزيرة[26].

خاتمة واستنتاجات

يبدو من الواضح أن الاتحاد الأوروبي ربما يكون قد أخطا عندما اعتبر أن الاستفتاء الشعبي –على خطة إعادة توحيد الجزيرة شطري قبرص، والمقدمة من أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان – هو النتيجة التي يمكن الركون لها عند البحث عن تسويات أو حلول للمشكلة القبرصية، فقد جاءت النتائج تعكس مستوى تفكير الجانب القبرصي، الذي رفض خطة إعادة الجزيرة، وعلى الرغم من أن الاتحاد عبر عن رغبته في ضم الجزيرة كاملة مراهنا على الاستفتاء، إلا أن هذه الرغبة لم تلق بالا لدى القبارصة اليونانيين، فبدو وكأنهم متأثرين بالرابطة الارثذوكسية التي تغذيها الكنيسة القبرصية، أكثر من تأثرهم بالرابطة الوطنية ونظروا إلى القبارصة الأتراك على أنهم أقلية وليسوا بمكون ثان لسكان الجزيرة. هذه الإشكالية فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل معها فما الذي حصل؟

الحقيقة أن الذي حصل فعلا، هو أن الاتحاد الأوروبي أورث نفسه قضية استعصت على الحل طيلة أربعة قرون، وجعل من مشكلة قبرص عبئا على الدول الأعضاء. أن حل المشكلة القبرصية لا ينبغي أن يقتصر على كونه حلا مؤقتا بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، بل ينبغي أن يتسع هذا الحل ليشمل تمكين الجزيرة من أن تصبح طرفا فاعلا إقليميا ودوليا، وبما يقضي على أية تداعيات داخلية في الجزيرة قد تؤثر على الاتحاد الأوروبي برمته، فما هو الدور الذي تلعبه دولة مجزاة وعاصمتها مجزاة أيضا؟

لاشك أن عضوية قبرص اليونانية في الاتحاد لها تأثير سلبي على مسيرة تركيا الأوروبية، إذ بمقدورها الاعتراض على عضوية تركيا، هذا فضلا عن إحراجها، فعملية ضم قبرص

للاتحاد قد تترتب عليها مواجهة مع تركيا، فهذه الأخيرة لديها قوات عسكرية في شمال الجزيرة، فكيف سيتصرف الاتحاد مع دولة من غير أعضائه تحتل جزء من أراضي دولة هي عضو فيه؟

لقد حاولت تركيا تجنب هذه الحالة عندما حاولت الضغط على قادة القبارصة الأتراك لإعادة توحيد الجزيرة لتوفير فرصة لخروج القوات التركية، حتى لا يشكل ذلك ذريعة للاتحاد،غير أن نتائج الاستفتاء سجلت موقفا ايجابيا يحسب لصالح الأتراك (ضمنيا)، مما عزز من رصيد تركيا التفاوضي مع الاتحاد.

قد يكون هناك أمر آخر وراء ضم قبرص للعضوية في الاتحاد، وهو الرغبة الأوروبية في دفع النفوذ الأمريكي والروسي عن الجزيرة، ففضل الأوروبيون احتواء الجزيرة من خلال المظلة الأوروبية، بدلا من أن يتم احتوائها تركياً (الولايات المتحدة)، أو يونانياً (روسيا).

ثمة أمر يمكن استنتاجه، وهو أن البناء الداخلي لأي مجتمع هو الحصانة الأكيدة بوجه أي تدخل إقليمي أو دولي، وحقيقة يجب أن تقال بهذا الشأن، أن الحلول الممكنة للوضع في قبرص يجب أن تنبع من الداخل القبرصي، فعلى القبارصة اليونانيين أن لا يتجاهلوا حقوق القبارصة الأتراك، أن لا يتعاملوا معهم على أساس أنهم أقلية وبالتالي يعطون لأنفسهم فقط حق إدارة البلاد، وبالمقابل، على القبارصة الأتراك أن يتفهموا حقيقة أن الجزيرة ليست ملكاً لهم فقط،وأن العثمانيين عندما غزو الجزيرة عام 1571م كان غالبية سكانها من اليونانيين وأن على الطائفتين أن تتخلصا من مرض أسمه (الوطن الأم)، وأن عليهم أن ينظروا لأنفسهم على أنهم قبارصة أولاً وأخيراً، هذه الأمور كان ينبغي على الاتحاد الأوروبي التركيز عليها عندما قرر ضم قبرص إلى عضويته، وأن الاستمرار في تجاهل هذه الأمور يضع العراقيل في العلاقات التي تحكم الاتحاد مع قبرص من ناحية، والعلاقات مع تركيا من ناحية ثانية. كما يمكن استنتاج أمر آخر مما تقدم، وهو أنه ينبغي

أن تؤخذ معايير مدى تقدم الشعوب فكرياً وحضارياً بما يمكنها من التواصل الحضاري والفكري مع بقية شعوب وأمم العالم، عند تعلق الأمر بمسألة ضم القبارصة اليونانيين للعضوية الأوروبية، إذ اثبت القبارصة اليونانيون أنهم ليسوا على درجة كافية من الوعي تمكنهم من أن يلعبوا دوراً فاعلاً في عضوية الاتحاد الأوروبي، فليست العبرة في ضم الدولة أو الكيان بل العبرة من مدى فاعلية هذا العضو أو ذاك في تجمع يعد الأهم في العالم تمدنا وتطوراً وهو الاتحاد الأوروبي، والحقيقة أن ذلك يشكل نقطة في سجل الاتحاد وسينعكس سلباً على علاقة الاتحاد الأوروبي بقبرص بكلا شطريها.

ثمة استنتاج أخير بهذا الشأن مفاده'، أن القبارصة فشلوا في فهم انتمائهم لجزيرتهم وكان على الاتحاد الأوروبي أن يتنبه لهذا الأمر ويتأنى في مسالة ضم الجزيرة إلى عضويته لكنه أخطأ في حساباته أياً كانت وبالتالي ورث عبئاً على دبلوماسيته ولأمدٍ طويل.

European Union And the Cyprus Question: The problem of Europe syprus Relations

Waleed Mahmood Ahmed*

Abstract

The Europeans had tried to get use of United Nations plan to solve the Cyprus question in away to prepare the unification of the island since 1974 But the Greek Cypriots lost that chance. While the E.U. obligated itself with the promise given to unify the island by the date May 2004. The E.U. did not obligate it self to find out any solution for the issue.

The E.U. made Turkey responsible for any obstacle facing the issue. Therefore, Europeans were facing a reality representing a divide state in their union. Will the Europeans pressure succeed upon Turkey in unifying the last divided capitals inside Europe?

* **Assist. Lecturer, Regional studies center.**

الهوامش والمصادر

(1) هاشم خضير الجنابي: جغرافية اوراسيا ـ دراسة في الجغرافيا العامة والإقليمية، (الموصل: 1978)، ص 253.

(2) علي العبد الله: قبرص ـ صراع التاريخ والجغرافيا، مجلة المعرفة، العدد 124، 2004، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
http://www.almarefah.com.article.php.id=

(3) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ أوروبا المعاصر، (بيروت: 1973)، ص 300 ـ 3002.

(4) للتفاصيل انظر:
Question of Cyprus – Documentary Story 1960 – 1988 , (Cyprus:1988), p3

(5) للتفاصيل عن الأزمات القبرصية الثلاث انظر: وليد محمود أحمد: المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية ـ اليونانية (1960 ـ 1974 م)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب / جامعة الموصل 1999، ص 30 ـ 49.

(6) للتفاصيل انظر الموقع الالكتروني الأتي على شبكة المعلومات الدولية:
www.lslamonline,net/arabic/news/2006-6/20/04/htm

(7) تابيثا مورغان:الحلم المؤجل، قبرص عشية الاستفتاء، بي بي سي نيقوسيا، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
www.B.B.C.Arabic.com.22,April,2004.22:11GMT

(8) علي العبد الله، المصدر السابق.

(9) منظورات التكامل الأوروبي ـ قرارات استراتيجية، منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
http://www.ahram.org.eg/.

(10) القضية القبرصية بين الضغوط التركية وطموحات كلير يدس، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني: www.Aljazera.net,21-1-2003

(11) علي العبد الله، المصدر السابق.

(12) سعد عبد المجيد، محمد جمال عرفه: تركيا تفرط في قبرص لتلحق بالاتحاد الأوروبي، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
www./Slamonlin.net./Arabic/shariha/corner/index/shtm

(13) United Nations Docunment:No.A/58/1.

(14) عبد الجليل زيد المرهون:33 عاماً على عملية السلام التركية في قبرص، صحيفة الرياض اليومية، العدد 14249 في 29 حزيران 2007 م، منشور على شبكة المعلومات الدولية ، على الموقع الالكتروني:
http://www.alriyad.com/2007-6-29,19:55GMT

(15) الاتحاد الأوروبي يقرر مساعدة القبارصة الأتراك، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
www.B.B.Arabic.Com.26April-2004,19:55.GMT

(16) تابيثا مورغان، المصدر السابق
(17) الاتحاد الأوروبي يقرر مساعدة القبارصة الأتراك، المصدر السابق.
(18) دانيلا شرويدر: تجميد المسألة التركية – حيرة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المرشح المسلم، ترجمة عبد اللطيف شعيب. منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:
http://www.qantara.da/webcom/show.artical.php
(19) شيرين حامد فهمي: تركيا والاتحاد الأوروبي، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني:-
www./Islamonline.net/Arabic/shariha
(20) حسني محلي: الضغوط الأوروبية تمنع الحل الفدرالي للازمة القبرصية، صحيفة القبس الكويتية، العدد 12238، في 27 حزيران 2007 م.
(21) عبد الجليل زيد المرهون، المصدر السابق.
(22) شيرين حامد فهمي، المصدر السابق.
(23) دانيلا شرويدر، المصدر السابق.
(24) مقابلة للرئيس القبرصي التركي محمد علي طلعت مع صحيفة القبس الكويتية، منشورة في العدد 12238 في 27 حزيران 2007 م.
(25) علي العبد الله، المصدر السابق.
(26) تابيثا مورغان، المصدر السابق.